إمكانية التوسع فى الصادرات غير التقليدية من الخضر المصرية فى ضوء تغيراتها الهيكلية

للدكتور أمين اسماعيل عبده

• مقدمـــــة •

إن السبيل الأساسى لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ، وتمويل واردات السلع الاستراتيجية الاستهلاكية والرأسمالية اللازمة لدفع عجلة التنمية ، إنما هو تنمية الصادرات كماً ونوعاً . ويتضمن ذلك الاهتمام بجميع السلع التى يمكن أن تتاح لها درجة من الميزة النسبية فى الأسواق الأساسية فى التعامل الخارجى لمصر حالياً ، خاصة دول أوروبا الغربية والدول العربية ، وذلك مهما تضاءلت الأهمية النسبية لها فى القائمة الحالية للصادرات المصرية . وفى سبيل تحقيق ذلك يجب أن يتركز الاهتمام أولا فى التعرف على العوامل المشجعة والمثبطة لتنمية هذه الصادرات والاستفادة القصوى منها .

والظروف البيئية المصرية من موقع جغرافى ومناخ مناسب تتيح لأنواع كثيرة من الخضر ميزة نسبية عالية فى الأسواق الأساسية فى الدول العربية وأوروبا الغربية ، وإن بينت الدراسات فى الماضى أنه لم يستغل ذلك بالدرجة المرجوة . ومن ذلك تهدف الدراسة الحالية إلى إلقاء بعض الضوء على الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات غير تقليدية من الخضر لم تحظ باهتمام الصادرات الأساسية (كالبصل والثوم والبطيخ) . وفى سبيل ذلك تتركز الدراسة على بحث الظروف المتغيرة والمحيطة بصادرات الخضر غير التقليدية ودورها فى التغيرات الهيكلية لهذه الصادرات من جهة النوع والحجم والأسواق بما يسمح بالتعرف على إمكانياتها المستقبلية .

---

* الدكتور أمين اسماعيل عبده : باحث بمجموعة بحوث الاقتصاد الزراعى بالمركز القومى للبحوث .

وتبدأ الدراسة بالتعرف على الأهمية النسبية لهذه الصادرات وتطورها وأهم أنواعها فى مختلف المراحل منذ بداية الستينيات .

• الأهمية النسبية للخضر غير التقليدية فى قائمة الصادرات الزراعية •

بلغت قيمة الصادرات المصرية من الخضر (دون البصل والثوم) حوالى ٣,٣ مليون جنيه مصرى فى المتوسط لعامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨[١] ، منها حوالى ٢,٦ مليون جنيه قيمة صادرات الخضر الطازجة ، وحوالى نصف مليون جنيه للخضر الجافة ، بينما تقل قيمة صادرات الخضر المحفوظة عن ربع المليون جنيه لنفس الفترة . وعلى ذلك فلا تشكل الأهمية النسبية للخضر فى قائمة الصادرات الزراعية حالياً أكثر من ٠,٨٪ ، وهى نسبة غاية فى الضآلة . ومع ذلك فمكنات تنمية هذه الصادرات تتضح من تضاعف حجمها فى أربع سنوات فقط من حوالى ٧٨٠٩ طن فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٥٩١٦ طن فى عام ١٩٧٨ ، واستعيد بها – بل أمكن تجاوز – الطاقة التصديرية فى أوائل الستينيات والتى بلغت حوالى ٩٦١٥ طن فى المتوسط للفترة (١٩٦٠ – ١٩٦٦) .

وبينما اتسمت الفترة (١٩٦٢ – ١٩٦٥) برواج كبير للصادرات المصرية من الخضر الجافة بلغ متوسطها لتلك الفترة حوالى ٤٩,٩ ألف طن شكلت صادرات الفول الجاف أكثر من ٩٥٪ من حجمها . فقد كان التدهور المستمر فى الأخيرة حتى التحول من التصدير إلى الاستيراد من أكبر أسباب ومؤشرات تدهور صادرات مصر من الخضر الجافة ، ولذلك فتكمن فرصة تنمية هذه الصادرات ، أو إعادتها إلى المستوى السابق لها على الأقل ، فى التعرف على الأسباب التى أدت إلى هذا التدهور ، والبحث عن أنسب الحلول للتغلب على هذه الأسباب .

وتمثل صادرات الفاصوليا الخضراء والطماطم الطازجة وحدهما أكثر من ٨١٪ من حجم وقيمة صادرات الخضر الطازجة غير التقليدية، بينما يمثل

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٧٩) النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ديسمبر ١٩٧٧، يناير/ديسمبر ١٩٧٨ – مرجع رقم ٨٧ / ١٢٢١١ / ٧٩ ، ابريل ١٩٧٩ .

الخرشوف والفلفل الأخضر معظم النسبة الباقية . وكذلك تمثل الفاصوليا الجافة حوالى ٨٨٪ من حجم صادرات الخضر الجافة بعد تدهور ثم انعدام صادرات الفول الجاف ، وذلك فى المتوسط بالنسبة للفترة الأخيرة (١٩٧٦ — ١٩٧٨) . وعليه فيتركز اهتمام الدراسة على الطماطم الطازجة والفاصوليا بنوعيها الخضراء والجافة .

• صادرات الطماطم الطازجـــة •

بملاحظة تطور حجم الصادرات المصرية من الطماطم الطازجة واتجاه تسويقها منذ بداية الستينيات يتضح أن العامل الأساسى المتحكم فى ذلك هو الظروف السياسية ، شأنها فى ذلك كشأن باقى الصادرات المصرية التى تواجه منافسة قوية فى الأسواق الخارجية ، وعلى الأخص أسواق أوروبا . فبالنسبة للطماطم ، تستحوذ هولندا على معظم أسواق أوروبا الغربية خاصة المشاركة معها عضوية السوق الأوروبية المشتركة ، كما أن بلغاريا ورومانيا لها أفضلياتها فى تصدير الطماطم إلى أسواق أوروبا الشرقية ، وكذلك للمغرب قدرتها التنافسية العالية فى الأسواق العربية على الأقل . فقد تبين أن صادرات الطماطم مرت منذ بداية الستينيات بعدة مراحل محددة بالظروف السياسية ففى السنتين الأوليين (١٩٦٠ ، ١٩٦١) كانت الصادرات البالغة حوالى ٣٥٠٠ طن موجهة أغلبيتها إلى المملكة السعودية ، ولكن لظروف حرب اليمن تحولت تلك الصادرات إلى قطاع غزة حتى حرب ١٩٦٧ ، فيما عدا ١٥ — ٢٠٪ خصصت لتموين السفن العابرة بقناة السويس . وبعد حرب ١٩٦٧ انخفضت الصادرات إلى أقل من الخمس ، ووجهت إلى الدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفييتى وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ضمن سياسة الاتفاقيات وتسديد أعباء مشتريات الأسلحة ، ومع ذلك عملت مصر على دفع الكميات المصدرة حتى وصل حجم الصادرات إلى حوالى ٥٥٠٠ طن فى المتوسط لسنتى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

وبقيام حرب ١٩٧٣ بدأت مرحلة جديدة استهلها انخفاض مؤقت للصادرات نظراً لظروف الحرب عاودت بعدها الارتفاع لتبلغ حوالى ٨٣١١ طن فى عام ١٩٧٨ ، واتسمت هذه المرحلة بأن حلت الدول العربية خاصة

الكويت ولبنان والسعودية محل الدول الاشتراكية فى أعلى قائمة المستوردين ، وقد واكب ذلك انخفاض سعر التصدير الذى يرجع فى أغلبه إلى التعامل مع الأسواق الحرة التى تخضع للمنافسة بخلاف دول الاتفاقيات التى يتم التعامل فيها بالسعر الحسابى .

وعلى هذا يتضح ظهور أثر الظروف السياسية كعامل أساسى فى توجيه صادرات الطماطم المصرية كماً وسوقاً ، مما جعل أثر العوامل الاقتصادية على تصدير الطماطم يغيب أو يضعف ، فمعامل الارتباط بين سعر التصدير المصرى وحجم الصادرات كمتغيرين متبادلين للتأثير عكسى الاتجاه لم يتجاوز ٠,٣ للفترة (١٩٦٠ — ١٩٧٨) ، وكذلك لم يزد عن ٠,٥ ، ٠,٦ بين حجم الصادرات ونسبة السعر المصرى إلى كل من الهولندى والأسبانى على الترتيب. غير أنه من المنتظر أن يزداد معامل الارتباط بين هذه المتغيرات فى ظل السياسة الحالية فى التوجيه إلى الأسواق الحرة وازدياد تحكم المنافسة والعوامل الاقتصادية تبعاً لذلك . كما أن المرونة المقدرة لاستجابة حجم الصادرات المصرية لتغير السعر المصرى بالنسبة لأسعار الدول المنافسة للفترة الإجمالية (١٩٦٠ — ١٩٧٨) قد يوحى انخفاضها بإمكان رفع السعر لزيادة الحصيلة التصديرية إذ يتبعه نقصان فى الكمية المصدرة بنسبة أقل من نسبة رفع السعر ، ولكن ذلك لايتفق مع الواقع ، إذ علاوة على تغير الظروف التى سادت معظم الفترة المدروسة وهى التعامل مع دول الاتفاقيات ، فهذا التعامل بطبيعته لايعطى الفرصة لتقلبات سعرية واسعة ، بل إن التعامل الحالى يجب معه الاستفادة من انخفاض السعر المصرى عن مثيله الهولندى فى زيادة المصدر إلى الدول الأوروبية غير الأعضاء فى السوق المشتركة مثل سويسرا والنمسا ، علاوة على تركيز أكبر اهتمام بالدول العربية خاصة المملكة السعودية والكويت ولبنان ، وبوجه عام فإن تنمية صادرات الطماطم إلى أسواق أوروبا الغربية يتطلب عدم تأخر الفترة التصديرية عن الفترة (ديسمبر — مارس) وهى الفترة التى تواجه صادرات مصر فيها أقل منافسة كاملة ، علاوة على تقديم كل وسيلة لتحسين الشكل والذوق والتعبئة الجيدة ، تلك التى تميز صادرات الدول المنافسة عموماً .

• صادرات الفاصوليا الخضراء •

على خلاف صادرات الطماطم الطازجة ، كان للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء مكان مستمر فى أسواق أوروبا الغربية ، وأمكن به مضاعفة حجمها حتى وصلت فى عام ١٩٧٨ إلى حوالى ٤٣٢٩ طن تمثل حوالى ١٢,٥ مثل متوسط حجمها فى بداية الستينيات . ونظراً للتعامل الغالب مع أسواق أوروبا الغربية كانت للعوامل الاقتصادية أثرها الواضح على حجم التصدير بجانب آثار بعض الظروف السياسية التى أثرت فى تطور صادرات الفاصوليا الخضراء كالانخفاض المرحلى والوقتى إبان الحروب كمعظم الصادرات خاصة الزراعية منها ، كما كان لتحسن العلاقات مع فرنسا منذ عام ١٩٦٣ أثره فى دخول الأخيرة مستوردة لأكثر من ثلث صادرات مصر من الفاصوليا ومحتلة المركز الأول فى قائمة المستوردين ، إلى أن أخذت مكانها هولندا فى السنوات الأخيرة باستيراد مالايقل عن ثلاثة أرباع جملة المصدر منها .

ومن ملاحظة تطور حجم صادرات الفاصوليا الخضراء منذ بداية الستينيات يتضح نموها المستمر بالتوافق مع حجم الإنتاج حتى بلغ معامل الارتباط المقدر بينهما للفترة (١٩٦٠ — ١٩٧٠) حوالى ٠,٩ ، وكذلك كان تقدير معامل الارتباط بين حجم الصادرات ومتوسط سعرى التصدير المصرى لنفس السنة والسنة السابقة ، كما يتبين من المعادلات التالية :

$$\text{ص}_{ت} = -٢٠١٨,٧٥ + ٢٧,٤٩\ \text{س}_{١ت} \qquad (ر = ٠,٩٠)$$
$$(٣,٨)$$

$$\text{ص}_{ت} = -٥٣٠,٨٤ + ٢٠,٩٥\ \text{س}_{٢ت} \qquad (ر = ٠,٩٤)$$
$$(٢,١)$$

$$\text{ص}_{ت} = -٤٢٩,٢٢ + ٢٢,٣٤\ \text{س}_{٢\,ت-١} \qquad (ر = ٠,٩٠)$$
$$(٢,٩)$$

حيث $\text{ص}_{ت}$ = القيمة التقديرية للصادرات المصرية من الفاصوليا الطازجة بالطن فى السنة « ت » .

و $\text{س}_{١ت}$ = حجم الإنتاج المصرى من الفاصوليا الطازجة بالألف طن فى السنة « ت » .

$س_{ت}$ = متوسط سعر التصدير المصرى من الفاصوليا الطازجة بالجنيه للطن فى السنة « ت » .

ت = ١ ، ٢ ، ... ، ١٨ للفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٧) .

ومنه يتضح أن جانب العرض (ممثلا فى الإنتاج) ، واستجابته لاطراد ارتفاع السعر كان العامل الأساسى فى توفير متطلبات التصدير . فالسعر فى تزايد مطرد حتى بلغ متوسطه فى عام ١٩٧٨ حوالى ٢٨٤ جنيها للطن ، يمثل أكثر من ٨ أمثال متوسط السعر فى بداية الستينيات والبالغ حوالى ٣٤ جنيهاً للطن ، وذلك يمثل أكبر مشجعات زيادة الاهتمام بتنمية هذه الصادرات ، خاصة وأنه من غير المرتقب أن تشكل ضغطاً على الاستهلاك المحلى باعتبار عدم تجاوز المصدر حالياً ٢,٥٪ من حجم المنتج .

أما بالنسبة لصادرات الخضر الطازجة الأخرى مثل الخرشوف والفلفل الأخضر ، فأهميتها غاية فى الضآلة وقيمة المصدر منها سنوياً فى المتوسط للفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٨) لايتجاوز ١١٤ ألف جنيه ، موجهة أغلبها إلى الدول الغربية مثل فرنسا وهولندا كما حدث تراجع فى هذه الدول عن الاستيراد من مصر منذ عام ١٩٧٣ فانخفضت قيمة المصدر منها فى الفترة الأخيرة (١٩٧٥ - ١٩٧٨) عن ٧٥ ألف جنيه ، والفرصة المتاحة لهذه السلع تكمن فى محاولة ترويجها فى بعض الأسواق العربية .

• صادرات الخضر الجافـــة •

يتضح من دراسة تطور الصادرات المصرية من الخضر الجافة تعرضها إلى التدهور الشديد منذ أواخر الستينيات بما يمكن إرجاعه إلى أسباب فنية تتعلق بإنتاج الفول الجاف الذى كان يمثل أكثر من ٩٠٪ من حجم صادرات الخضر الجافة . وتلك المشكلات تخص غالباً بعض النتائج السلبية لتطبيق نظام الرى المستديم فى أراضى الحياض مع عدم الدراية الكاملة من المزارعين بمستلزمات المحافظة على المحصول وجودته بعد تحول زراعته من الطريقة البعلية ، ولذلك فرغم ارتفاع إنتاجية الفول كمياً ، وموالاته الارتفاع ، فقد زادت شدة إصابته بالآفات لارتفاع نسبة الرطوبة فى البذور .

وقد مرت صادرات مصر من الخضر الجافة بفترة ذهبية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) بلغ متوسط حجمها حوالى ٤٣ ألف طن ، ووصلت إلى أقصى قدر لها فى عام ١٩٦٥ بكمية بلغت حوالى ٧٦ ألف طن قيمتها حوالى ٥,٧ مليون جنيه ، متفوقة بذلك على هولندا التى تمثل حالياً المركز الثالث فى قائمة الدول المصدرة . وكانت صادرات الفول الجاف وحدها لتلك الفترة تبلغ حوالى ٣٥ ألف طن ولعام ١٩٦٥ حوالى ٧٣ ألف طن ، أى تمثل معظم كمية الخضر الجافة المصدرة ، وقد وجه حوالى ٩٣٪ من جملة الصادرات إلى ألمانيا الغربية والصين مناصفة ، والباقى إلى إيطاليا ، ثم شاركت فرنسا والجزائر ومالطة فى استيراد معظم الكميات بدءاً بعام ١٩٦٣ . وقد انخفضت صادرات الفول فى عامى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ إلى ١٧ ألف طن و ٤ آلاف طن ، على الترتيب ، كنتيجة محتملة لظروف العدوان ، خاصة وقد ارتفعت مرة أخرى فى السنة التالية (١٩٦٩) إلى حوالى ٢٥ ألف طن ، ولكن ليتوقف تصدير الفول بعد ذلك مباشرة إلا بكميات متناثرة لاتتجاوز المائتى طن ، بل انعكس الحال وأصبحت مصر من مستوردى الفول الجاف فى الفترة الحالية .

وقد تكون الأسباب الفنية المسئولة عن تدهور تصدير الفول هى وراء انصراف كثير من المزارعين عن زراعته فانكمشت مساحته فى السنوات الأخيرة إلى حوالى ٢٦ ألف فدان فى المتوسط للفترة (١٩٧٢ - ١٩٧٨) ، بعد أن كانت حوالى ٣٦ ألف فدان فى المتوسط للفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٤) .

وتعتبر الفاصوليا الجافة هى السلعة التصديرية الأولى فى قائمة الخضر الجافة منذ توقف صادرات الفول الجاف ، فهى تمثل حوالى ٨٨٪ من حجم صادرات الخضر الجافة للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) ، والباقى أغلبه من اللوبيا الجافة . وقد بدأ تصدير الفاصوليا الجافة بكميات محسوسة منذ عام ١٩٦٢ بكمية بلغت حوالى ٥٧٠ طن وتعدت الألفين طن فى عام ١٩٦٤ ، وقد وجهت معظم الكمية إلى بعض الدول العربية خاصة لبنان والسعودية مع بعض الكميات إلى دول أوروبية مثل إيطاليا والمجر وبلغاريا وبلجيكا . وبعد عام ١٩٦٧ ، وكمعظم الصادرات المصرية - خاصة تلك التى لاتتسم بميزة نسبية عالية فى الأسواق العالمية - وجهت غالبية الصادرات إلى دول الكتلة الشرقية وزاد

نموها لتصل إلى حوالى ٦٧٨٦ طن فى عام ١٩٧٠ . ثم مثل ماحدث للفول الجاف ، تدهورت الصادرات حتى بلغت حوالى ٩٤٠ طن كمتوسط لعامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، وتحولت مرة أخرى مع تحسن العلاقات مع الدول العربية والغربية إلى بعض تلك الدول مثل لبنان والسعودية وفرنسا . وبخلاف الفول الجاف ، يزداد الإنتاج المحلى للفاصوليا الجافة من عام لآخر بمعدل سنوى قدر بحوالى ألف طن ، وقد بلغ متوسطه السنوى للفترة (١٩٧٥ — ١٩٧٧) حوالى ١٦ ألف طن لاتزيد نسبة المصدر منه عن ٦٪ .

ورغم أن مصر تمثل المركز الأول فى العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان التى تبلغ حوالى ١,٠٤ طن مقابل طن واحد لهولندا ، وحوالى ٠,٢٧ طن للمغرب وهما من أهم الدول المنافسة فى أسواق الفاصوليا المصرية ، إلا أنه يمكن إرجاع تدهور الصادرات إلى نفس المشكلات الإنتاجية التى يعانى منها الفول الجاف ، والتى يجب العمل على حلها للاستفادة من الارتفاع المطرد فى الأسعار العالمية ، تلك التى بلغ معدل ارتفاعها فى الفترة الأخيرة حوالى ٢٠٪ جنيها للطن سنويا .

• الخلاصـــة •

بينت الدراسة أن الظروف السياسية كانت أكثر العوامل فعالية فى التأثير فى حجم واتجاه معظم صادرات الخضر غير التقليدية، تلك التى لا تتسم بميزة نسبية عالية فى الأسواق العالمية وتواجه فيها منافسة قوية ، ويتضح ذلك بجلاء بالنسبة لصادرات الطماطم الطازجة والفاصوليا الجافة ، بينما هناك سلع أخرى أهمها الفاصوليا الخضراء تميزت بمواجهة منافسة أقل شدة فى السوق العالمية ، وبالتالى أصبح عليها طلب فى أسواق التعامل الحر فأصبحت العوامل الاقتصادية هى الأكثر فعالية فى التأثير على حجم واتجاه صادراتها . وبوجه عام ، فإن تحسن العلاقات والانفتاح على الدول الغربية فى الآونة الأخيرة ، يعنى بالنسبة لاقتصاديات التصدير التحول فى التعامل إلى دول الأسواق الحرة التى تخضع تعاملاتها للمنافسة فى السعر والجودة وفترات التصدير . ولذلك فإن تنمية الصادرات بوجه عام فى ظل الظروف الحالية يقتضى مزيداً من

الجهد لتحسين نوعية السلع وتوفيرها فى الأسواق فى الفترات التصديرية المناسبة من حيث مواجهة أقل درجة ممكنة من المنافسة .

فعلى ضوء ذلك وإلى أن يتم تحسين درجة الجودة والتعبئة لتصل إلى مستوى الدول المنافسة ، فأكبر فرصة متاحة أمام صادرات مصر من الخضر الطازجة غير التقليدية خاصة الطماطم هى استمرار توجيهها إلى أسواق الكتلة الشرقية تسديداً للديون مع محاولة الاستفادة من القرب النسبى فى منافسة الصادرات الهولندية والأسبانية والمغربية فى أسواق الدول العربية مع تكرار نفس المحاولات فى أسواق الدول الغربية غير الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة متتبعين فى ذلك سياسة الإغراق بتخفيض كبير فى الأسعار .

أما بالنسبة للفاصوليا الخضراء فهى تتمتع بأكبر فرصة لتنمية صادرات الخضر (غير البصل والثوم والبطيخ) فى أسواق أوروبا الغربية . ونظراً للارتفاع النسبى لمرونة الطلب السعرية فى أسواق المنافسة الحرة ، فيمكن زيادة الحصيلة النقدية من التصدير ، وهو الهدف الأساسى للتصدير عموماً ، بتقديم عروض سعرية منخفضة للفاصوليا المصرية . ومن جهة أخرى فتنمية هذه الصادرات لايتوقع معها أن تشكل ضغطاً على الاستهلاك المحلى نظراً لضآلة النسبة المصدرة من حجم الإنتاج الكلى .

أما بالنسبة للخضر الجافة ، فترتبط تنمية صادراتها بحل المشكلات الإنتاجية الفنية التى أدت إلى التدهور الشديد فى حجم صادراتها فى السنوات الأخيرة . وبالنظر إلى المستوى السابق لها قبل التدهور ، خاصة بالنسبة للفول الجاف ، يتبين قدر التقدم الذى يمكن الوصول إليه لو حلت تلك المشكلات الإنتاجية .

وبوجه عام يجب الالتزام بتوجيه كميات مستقرة سنوياً إلى الأسواق المختلفة ، فالغياب التام عن سوق ما فى سنة واحدة يكفى لتحول المستورد إلى مصدر آخر يصعب معه استرجاعه إلى استيراد السلعة المصرية مرة أخرى .

ومما يحض على العمل بكل وسيلة على تنمية صادرات الخضر غير التقليدية الارتفاع السنوى المطرد فى أسعارها ، والمتميز عن السلع الأخرى وعن التضخم العالمى الشامل للمستوى العام للأسعار .